

دراسة سيدخل الى سوق العمل حوالي 23 ألف طالب عمل جديد سنوياً، بينما لم تنتج هذه السوق إلا ما بين 12000 و15000 وظيفة جديدة. هذه النتائج التي استندت إليها دراسة المركز الألماني GIZ، دفعت معدّيها الى خلاصة مفادها: إن الحل في لبنان يجب أن يتعاطى مع المشكلة البنيوية في سوق العمل، وبالتالي يجب ألا يحصر اهتمامه بمسألة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمتوافرة التي تطغى على النقاش

دراسة GIZ عن سوق العمل: المطلوب حل بنيوي



القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة تؤمن الوظائف لـ 35% من العمال و 61% من العاملين لحسابهم الخاص (هيلم الموسوي)

الدراسية، إذ يجدون أن التعليم في بنيتها الحالية قد يشكل عائقاً أمام إيجاد وظيفة. لا تبدو مسألة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمتوافرة مقنعة لمعدّي دراسة GIZ، أو أنها لا تقدّم الشرح الكافي لفهم العوامل التي تؤدي الى زيادة البطالة. لذلك ترى الدراسة أن المسألة تتعلق بنماذج بعض الشركات للربح التي لا تتوافق مع أجور جيدة لعمالها، وتفضيل شركات أخرى الاستثمار في البحث عن يد عاملة أرخص.

قطاعات قابلة للتطوير

ترى الدراسة أن قطاعات معينة في لبنان تمتلك قابلية للتطوير من أجل استيعاب نسبة أكبر من القوى العاملة، وهي: القطاع الزراعي، البناء والعقارات، المواصلات والخدمات اللوجستية، قطاع المصارف والخدمات المالية، السياحة والضياقة، الصحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، الموضة والمجوهرات، الصناعة الخضراء والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات. وتشير دراسة «GIZ» الى أن هذه القطاعات مسؤولة عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف حالياً 50% من القوى العاملة، وهي قابلة لتوظيف نسبة أكبر كونها قطاعات مطلوبة. تشدد الدراسة على أهمية الشركات الصغيرة، إذ إنها تمثل 90% من الشركات المسجّلة، وتؤثر على حياة نصف الموظفين المصرح عنهم في لبنان. وأشارت الى أنه في ظل عدم وجود حوافز مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، نشأ سوق عمل غير نظامي. كذلك ألقت الدراسة الضوء على أن الأشخاص الذين يهدفون إلى إنشاء شركات من هذا النوع في لبنان غالباً ما يكونون أشخاصاً لم يجدوا في سوق العمل وظائف تناسبهم، وليسوا أصحاب مبادرات مبتكرة أو جديدة، خاصة أن هذه المشاريع ليست مربحة جداً عادة.

فرص العمل المتاحة

تعرض الدراسة ما توصلت إليه مصادر عدة لتقدير نسبة البطالة في لبنان، إلا أنها تقرّ سلفاً

ناصر الامين

نشر المركز الألماني Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit «Zusammenarbeit» دراسة تحليلية حول سوق العمل اللبناني، تناولت العوامل التي تشكّل هذا السوق، والمشاكل التي يعاني منها، إضافة إلى النتائج التي تنبثق عن بنيتها. تشير الدراسة إلى ما يتردد عن عدم التوافق بين المهارات والمؤهلات الموجودة لدى القوى العاملة وبين الطلب في السوق. واستندت إلى نتائج دراسة للبنك الدولي تبين أن الوظائف التي يحتاج إليها السوق وتوجد صعوبة

ساهم القطاع التجاري في إنتاج 61% من الوظائف

في إيجاد من يشغلها في لبنان، هي وظائف الفنيين المهرة، والمهندسين والإداريين. وذكرت أن نسبة العمال الذين لم يتخطوا التعليم الابتدائي تبلغ نحو 30%، بينما تصل نسبة العمال الذين لديهم مستوى تعليم ثانوي أو جامعي إلى 43%. أما بين العمال المهرة، فإن 43% من النساء يحملن شهادات جامعية مقابل 20% من الرجال. إضافة إلى ذلك، فإن 41% من القوى العاملة يعملون في وظائف لا تتوافق مع مجالاتهم

استغلال العمالة السورية

قالت دراسة GIZ إن نسبة البطالة بين اللاجئين السوريين الرجال نحو 30%، أما لدى النساء فهي 68%. وأشارت إلى أن الرجال يحصلون على 68% من الحد الأدنى للأجور، بينما تحصل العاملات السوريات على 42%.

القطاع التجاري في إنتاج 61% من الوظائف، أما الخدمات والبناء فإنتاجاً 33% و10% من الوظائف على التوالي. وبحسب البنك الدولي، تؤمن القطاعات ذات الإنتاجية العالية الوظائف لـ 14% من العمال

إلى 36%، و21,8% لدى متخرّجي الثانوية. تذكر الدراسة أن أغلب فرص العمل، التي أنتجت في العقد الماضي، كانت في قطاعات التجارة، والخدمات، والبناء. فبين 2004 و2009، ساهم

بعدم وجود أرقام دقيقة. تعكس التقديرات المتاحة ارتفاعاً في المعدل من 6,2% بين عامي 2011 و2013 إلى 6,4% في عام 2014، بحسب البنك الدولي، علماً بأن نسبة البطالة لدى المتخرجين من الجامعات تصل

واضحة وتدابير عملية، مثل "بدائل احتجاز الأطفال"، وحلول للحفاظ على تماسك الأسر، وضمان حصول الأطفال المهاجرين على التعليم والصحة. وأشار فورسايت أيضاً، خلال مؤتمر صحافي في نيويورك، إلى أن تقاسم العبء في استضافة اللاجئين والمهاجرين "غير عادل"، لأنه يعتمد في الغالب على الدول المجاورة مثل لبنان والأردن أو تركيا في الحالة السورية أو الأكثر فقراً مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان وإثيوبيا. وقال إن اللقاءات الدولية المقبلة "غير كافية لحل المشكلة (لكنها) حاسمة. إنها فرصة لحث العالم على معالجة هذه الأزمة".

(الأخبار)

الأطفال ومنحهم وضعاً قانونياً. وطالبت أيضاً بالإبقاء على جميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين في سلك التعليم، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على خدمات نوعية صحية وغيرها، إضافة إلى الضغط لاتخاذ التدابير بشأن الأسباب الكامنة وراء موجات تدفق اللاجئين والمهاجرين، وتعزيز التدابير لمكافحة كراهية الأجانب والتمييز ضدهم وتهميشهم. من المفترض أن تستضيف الأمم المتحدة في نهاية أيلول، على هامش جمعيتها العامة السنوية، اجتماعي قمة حيال مسألة الهجرة. وقال نائب مدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، جاستن فورسايت، إن "يونيسيف تأمل بالتزامات

الكثير من هؤلاء الأطفال معرضون لسوء المعاملة والاحتجاز

احتجاز الأطفال الذين يطلبون اللجوء أو الهجرة من خلال تقديم مجموعة من البدائل العملية، والحفاظ على تماسك الأسرة باعتبارها أفضل وسيلة لحماية

قاصر بدون عائلاتهم طلبات لجوء في 78 بلداً السنة الماضية، بزيادة ثلاث مرات عن أعداد سنة 2014. ولفتت "يونيسيف" إلى أن الأطفال باتوا يمثلون نسبة كبيرة من طالبي اللجوء خارج بلدانهم الأصلية. ففي حين يمثل الأطفال نحو ثلث سكان العالم، فهم يشكلون ما يقارب نصف مجموع اللاجئين.

في عام 2015 كان نحو 45 في المئة من جميع الأطفال اللاجئين تحت حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من سوريا وأفغانستان. وأمام هذا الوضع، دعت المنظمة إلى حماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين، ولا سيما الأطفال غير المصاحبين، من الاستغلال والعنف، وإنهاء

قدّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أن نحو 50 مليون طفل تم "اقتلاعهم من جذورهم" في أنحاء العالم، بعدما أجبرتهم الحروب والعنف والاضطهاد على مغادرة بيوتهم وحتى أوطانهم. وقالت إنه في نهاية عام 2015 كان هناك 31 مليوناً من هؤلاء الأطفال لاجئين، و17 مليوناً نازحين داخل بلدانهم. وأشارت المنظمة إلى أن الكثير من هؤلاء الأطفال معرضون لسوء المعاملة والاحتجاز بشكل خاص لأنهم لا يحملون وثائق، ووضعهم القانوني غير مؤكد، ولا يوجد تتبع ورصد منظم لحالتهم - إنهم يواجهون مصيرهم وحدهم. وقالت إن المزيد من الأطفال يعبرون الحدود بمفردهم، إذ تقدم أكثر من مئة ألف

تقرير

50 مليون طفل في العالم «اقتلعوا من جذورهم»